TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/44/12
5 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأداء الاقتصادي والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات في افريقيا

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

مقدمة

١- خلُص مجلس التجارة والتنمية، عند نظره في البند المتعلق بإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، في دورته الثالثة والأربعين، إلى أنه ينبغي أن يسمح البند المتعلق بإفريقيا في الدورة الرابعة والأربعين بتبادل للآراء وأن يتضمن نقاشاً غير رسمي يشارك فيه الخبراء. وطلب من الأمانة إعداد تقرير يُبرز مواضيع محددة. وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام للأونكتاد من جديد، عند تقديمه لتقرير عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣)، في الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس أن المناقشات التي ستدور عن أفريقيا في الدورة العادية الرابعة والأربعين ستركّز على الأداء والآفاق المرتقبة، وقضايا السياسات فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في افريقيا.

٢- وفي ضوء ما تقدم، يهدف هذا التقرير إلى استعراض الأداء الاقتصادي لأفريقيا في الفترة الأخيرة، وتحليل العوامل التي أثرت على أدائها الانمائي خلال هذه الفترة، وبحث احتمالات الحفاظ على قوة الدفع هذه وتحقيق النمو المستدام في الأجل المتوسط. وتشمل القضايا التي يغطيها التقرير الاتجاهات الحديثة في سياسات التجارة والديون الخارجية والزراعة.

٣- وبناء على طلب مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والأربعين، وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء للمشاركة مع الوفود في مناقشات غير رسمية بشأن الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في افريقيا. وسيتطرّق المجلس في مداولاته الخاصة بهذا البند أيضاً إلى مواضيع الجزء الرفيع المستوى للمجلس، وهي العولمة، والمنافسة، والقدرة التنافسية والتنمية، وسيُحيل استنتاجاته المتعلقة بهذه المواضيع إلى الجزء الرفيع المستوى.

ألف- التطورات الاقتصادية الأخيرة

٤- في أوائل الثمانينات، بدأت أفريقيا جنوبي الصحراء فترة طويلة من الضعف الاقتصادي انخفض خلالها متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي حتى عام ١٩٩٣. كما انخفضت معدلات الاستثمار والادخار خلال هذه الفترة ورغم انخفاض الطلب الفعلي والتقشف المالي، استمرت معدلات التضخم المرتفعة بصورة عامة (الجدول ١). وباستثناء شرقي أفريقيا، كانت الزيادة في حصائل الصادرات أبطأ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٣ بالقياس إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٨٠. ورغم ضغط الواردات، ظل العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري دون تغيير إلى حد بعيد. وأصبح عبء الديون في معظم بلدان المنطقة غير محتمل. وكان العجز الخارجي يغطى عادة بتدفقات جديدة للموارد إلى الداخل وبالسماح بتراكم متأخرات الديون. وبحلول عام ١٩٩٤، لم يكن هناك سوى عدد محدود من البلدان في افريقيا جنوبي الصحراء يمكن القول بأن لديها احتمالات قوية للنمو المستدام.

٥- بيد أن تحسُّن الأداء الاقتصادي لمدة ثلاثة أعوام متعاقبة، ابتداء من عام ١٩٩٤، قد وفّر أسساً لمزيد من التفاؤل. وللمرة الأولى منذ بداية الثمانينات، تجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الزيادة السكانية، وإن كان ذلك بهامش صغير. وأدى النمو الرائع في حصائل الصادرات والانخفاض الكبير في عجز الحساب الجاري والعجز التجاري إلى تحسُّن المؤشرات الخارجية بصورة عامة. بيد أنه فيما يتعلق بالنمو،

والتراكم، والمدخرات والتضخم، استمر الأداء في الأعوام الثلاثة الأخيرة دون المستوى الذي كان قد حققه قبل عام ١٩٨٠.

٦- وتدعَّم التحسُّن الذي شهدته مؤخراً افريقيا جنوبي الصحراء بفضل استمرار وتعميق تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تراجع عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية[1]. ويرجع ذلك إلى عامل رئيسي هو نمو الصادرات التي زادت، وفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من -٤,٢ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ و١٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وكانت العوامل المباشرة والرئيسية لهذا النمو في الصادرات هي قوة الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسُّن معدلات التبادل التجاري (زيادة بمقدار ٧,٤ نقطة مئوية في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦). غير أن حجم الصادرات لم يشهد سوى تغيُّر ضئيل عن الفترات السابقة.

الجدول ١

أفريقيا: مؤشرات الاقتصاد الكلي ١٩٧٥-١٩٩٦
(معدل سنوي بالنسبة المئوية)

	نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	التضخم
افريقيا جنوبي الصحراء				
١٩٨٠-١٩٧٥	٣,٨	٢٤,٠	٢٢,٩	١٨,٩
١٩٨٥-١٩٨١	١,٢	١,٢	١٩,٣	٢٠,٢
١٩٩٣-١٩٨٦	١,٥	١٧,١	١٧,٣	٢٠,٤
١٩٩٦-١٩٩٤	٣,٠	١٧,٣	٩,٦	٢٠,٤
شمال افريقيا				
١٩٨٠-١٩٧٥	٦,٢	٣٣,١	٢٢,٠	٨,٠
١٩٨٥-١٩٨١	٤,٧	٢٩,٣	٢١,١	١٠,٦
١٩٩٥-١٩٨٦	٢,٢	٢٤,٥	١٩,٥	١٠,٧

المصادر: 1975-1993: ILO, *World Employment 1996/97* (Geneva, ILO, 1996), table 5.6; 1994-1996: ECA, "Report on the Economic and Social Situation in Africa, 1997" (E/ECA/CM.23/3, Addis Ababa, 1997), table 2; and World Bank, *World Development Indicators 1997* (CD-ROM).

٧- وبدأت الزيادة السريعة في الأسعار بالسلع غير النفطية في عام ١٩٩٤. فارتفعت أسعار تصدير البن الأوغندي بنسبة ١٦٧ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، وانخفضت بنسبة ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٦، لكنها ارتفعت إلى قمم جديدة في عام ١٩٩٧. وحدثت زيادات أكثر تواضعاً، وإن كانت كبيرة، في أسعار الكاكاو (زيادة بنسبة ٤٢ في المائة في كوت ديفوار)؛ والتبغ (١٥ في المائة في ملاوي)؛ والقطن (١١ في المائة في كوت ديفوار). وشملت الزيادة السريعة في الأسعار النفط الخام أيضاً بحلول عام ١٩٩٥؛ وكان متوسط الأسعار في عام ١٩٩٦ أعلى من مثيله قبل عامين بنسبة ٣١ في المائة. بيد أنه من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان الانتعاش في أسعار السلع الأساسية قد بلغ ذروته. ويبدو عموماً أن الزيادات السعرية قد ثبتت وليس من المستبعد حدوث هبوط في المستقبل القريب[٢].

٨- وشهدت الأعوام الأخيرة زيادة حادة في الانتاج الغذائي في أفريقيا جنوبي الصحراء، وبخاصة في الحبوب التي كانت العامل الرئيسي المسؤول عن نمو الانتاج الزراعي. وقد ساعدت الظروف الجوية على هذا التحسُّن، وساهم تراجع الصراعات الأهلية والعرقية في ذلك أيضاً بلا شك. ومن جهة أخرى، لا يوجد ما يشير إلى أن الإصلاحات السعرية أو التسويقية قد أثرت على الانتاج الغذائي، بما أنها كانت موجهة بصورة رئيسية إلى محاصيل التصدير.

٩- وكان متوسط نصيب الفرد من معدلات النمو سلبياً في شمال أفريقيا حتى منتصف التسعينات (باستثناء تونس وحدها). وكان ذلك يرجع إلى عوامل من بينها أزمة الديون في الثمانينات، وانخفاض أسعار النفط الخام خلال هذه السنوات، وانخفاض تحويلات العاملين. وأصاب الركود أسواق التصدير في الشرق الأوسط نتيجة لبطء النمو في المملكة العربية السعودية ولآثار الحرب التي نشبت في الخليج الفارسي. ونتيجة لذلك، انخفضت فرص العمل أمام عمال شمال أفريقيا. ودعمَّت الزيادات التي طرأت مؤخراً على أسعار النفط الخام بعض بلدان المنطقة، فمكَّنت الجزائر، على سبيل المثال، من تحقيق نمو بمعدل ٤,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ بعد ١٠ سنوات من النمو السلبي. وأفادت مصر من تزايد أسعار القطن (بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦) وأسعار النفط، كما أفادت المغرب من ارتفاع أسعار الفوسفات (١٥ في المائة خلال الفترة نفسها). ونتيجة لهذه العوامل وغيرها من العوامل، نهضت اقتصادات شمال افريقيا بقوة في عام ١٩٩٦ (انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧).

باء- استدامة الانتعاش في افريقيا جنوبي الصحراء

١٠- إن استدامة التحسُّن الاقتصادي الأخير في افريقيا جنوبي الصحراء لا تتوقف على نمط أسعار سلعها الأساسية التصديرية فحسب، بل أيضاً على عدد من العوامل الأخرى، وبخاصة على كيفية الاستفادة من المكاسب التي حققتها الزيادة في حصائل الصادرات في تعزيز امكانيات النمو. وأكثر المتغيرات حسماً في هذا الصدد هو معدل ونمط التراكم الرأسمالي.

١١- ونتيجة لضغط الواردات بصفة مستمرة، ظلت الطاقة الحالية في قطاع الصناعة غير مستغلة بالكامل منذ أوائل الثمانينات. وأصبح جزء من هذه الطاقة غير قابل للاستخدام، مما أدى إلى الظاهرة المعروفة باسم الانحسار الصناعي. وكانت الصناعات في افريقيا جنوبي الصحراء قد أقيمت أصلاً لتلبية حاجة الأسواق المحلية خلف الحواجز الحمائية؛ ولم تكن في مركز يسمح لها بالمنافسة الدولية بسبب ضعف انتاجيتها وعدم كفاية المعرفة الفنية. وفضلاً عن ذلك، فقد أُضيرت بشدة من جراء انكماش الأسواق المحلية - نتيجة للسياسات الانكماشية المتعلقة بالطلب - ومن جراء تحرير التجارة. ويتمثل التحدي الصناعي الرئيسي حالياً في استغلال هذه الطاقة بقدر المستطاع عن طريق زيادة الطلب المحلي، مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع الترشيد والتطوير التكنولوجي مع ما قد يؤدي إليه ذلك من إضافة طاقات جديدة.

١٢- وينبغي أيضاً أن يهدف أي برنامج للنمو الاقتصادي المتواصل إلى تحقيق انتعاش ملموس في الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية التي تدهور أداؤها في كثير من الحالات بعد سنوات من الإهمال. وهذا سيُحدث آثار غير مباشرة إيجابية على كل من الطلب والعرض. فأولاً، سيسمح هذا الاستثمار بزيادة الدخول والطلب الكلي، ومن ثم يرفع معدل استخدام الطاقة المتوافرة. وثانياً، سيتوافر لدى المستثمرين المحليين والأجانب حافز للاستثمار لأن هذا الاستثمار سيقضي على صعوبات العرض التي تؤثر على الأنشطة الخاصة. وإذا ما صاحب هذا التوسع سياسات ملائمة للتجارة وسعر الصرف والزراعة فإنه يمكن أن يوفر أساساً لانتعاش الاستثمار الخاص وأن يساعد على بدء عملية تنويع بعيداً عن الصادرات التقليدية وهي عملية أساسية للنمو المتواصل.

١٣- وإن النجاح في زيادة الاستثمار في مجال الصناعات والبنية الأساسية في افريقيا جنوبي الصحراء يتوقف على زيادة حصائل الصادرات لتمويل استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة. ويمكن تصنيف بلدان افريقيا جنوبي الصحراء الثلاثة والعشرين التي نجحت في زيادة حصائل صادراتها خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ في ٤ فئات، تبعاً لسياستها في مجال الاستيراد والاستثمار. وفي أربعة من هذه البلدان (بلدان الفئة الأولى) كانت زيادة حصائل الصادرات مصحوبة بارتفاع في معدلات الاستثمار وارتفاع في الواردات[٣]. وفي سبعة بلدان أخرى (بلدان الفئة الثانية) ارتفع معدل الاستثمار، لكن الواردات قد انخفضت فيما يبدو، رغم تزايد عائدات التصدير[٤]. ونظراً لعدم وجود معلومات مفصلة خاصة بكل بلد فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار بين قطاعات السلع التي تدخل في التبادل التجاري والسلع التي لا تدخل في التبادل التجاري، وتوزيع الواردات بين السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية، فمن الصعب تحديد طبيعة هذه التغيرات في الاستثمار والواردات. بيد أنه يمكن تمييز عدد من الاحتمالات كما سترد مناقشته أدناه.

١٤- ومن الاستجابات المحتملة لزيادة حصائل الصادرات استخدام هذه الحصائل في الاستثمار في قطاعات السلع التي تدخل في التبادل التجاري. وبما أن الاقتصادات في افريقيا جنوبي الصحراء تعتمد بصورة كبيرة على استيراد السلع الرأسمالية، فإن تزايد معدل الاستثمار سيؤدي إلى زيادة مصاحبة له في استيراد هذه السلع. واقتران تزايد حصائل الصادرات بتزايد الواردات والاستثمار يسري أيضاً على زيادة الاستثمار في قطاعات السلع التي لا تدخل في التبادل التجاري، بما في ذلك البنية التحتية. ورغم أن عنصر الاستيراد في هذا الاستثمار قد يكون أقل منه في قطاعات السلع التي تدخل في التبادل التجاري، فإن الاستثمار يمكن أن يوفر حافزاً قوياً على الاستيراد عن طريق تأثيره على الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي. وتنطبق أنماط الواردات والاستثمارات المتزايدة هذه على بلدان الفئة الأولى.

١٥- أما فيما يتعلق ببلدان الفئة الثانية، حيث يكون ارتفاع معدل الاستثمار مصحوباً بانخفاض الواردات، فإن هناك عدداً من التفسيرات الممكنة. فأولاً، يُستبعد أن تكون الزيادة في الاستثمار قد حدثت في قطاعات السلع التي تدخل في التبادل التجاري لأن ذلك كان سيشمل ارتفاعاً في الواردات من السلع الرأسمالية. واقتران الهبوط في الطلب على الواردات بزيادة الاستثمار المحلي يوحي باحتمال خضوع الواردات لقيود عن طريق تدابير السياسات التجارية أو تخفيض قيمة العملة. وثانياً، يوحي اقتران زيادة حصائل الصادرات بانخفاض الواردات إما بحدوث تراكم للاحتياطيات من النقد الأجنبي أو بزيادة خدمة الديون، بما في ذلك تخفيض المتأخرات. والواقع أن نسبة مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي قد ارتفعت خلال العامين المذكورين في أربعة بلدان من هذه الفئة، بينما ظلت دون تغيير في بلدين.

١٦- وإن اقتران الزيادة في حصائل الصادرات بتزايد الواردات والدخول وانخفاض أو ثبات الاستثمار يوحي بحدوث رواج استهلاكي. ويبدو أن هناك سبعة بلدان من بلدان افريقيا جنوبي الصحراء (الفئة الثالثة) ينطبق عليها هذا النمط[٥]. ومظاهر الرواج هذه تقترن عادة بارتفاع قيمة العملة وتحرير التجارة. بيد أنها لا يمكن أن تستمر إلا إذا ارتفعت أسعار الصادرات بصفة مستمرة أو إذا استمر الاقتراض من الخارج عند مستوياته المرتفعة.

١٧- وأخيراً، شهدت خمسة من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء (الفئة الرابعة) نمطاً اقترنت فيه الزيادة في حصائل الصادرات بهبوط الواردات والاستثمار[٦]. وفي هذه الحالات أيضاً يُحتمل أن تكون الزيادة في العائدات بالنقد الأجنبي قد استخدمت في تجميع الاحتياطيات و/أو خدمة الديـــون. وفي هذه البلدان جميعها - باستثناء بوتسوانا، حدثت زيادة في نسبة مدفوعات الفوائد إلى الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٩٤ ١٩٩٥. والاحتمال الآخر هو أن تكون الزيادة ناجمة عن تأثير السياسات التقييدية المطبقة لمنع أو إبطاء النشاط الاقتصادي المحموم.

١٨- ونظراً لعدم توافر البيانات اللازمة، لا يمكن التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن آثار هذه التغيرات في الاستثمار والتجارة في كل بلد على حدة. بيد أن ما يبدو من انخفاض في معدل الاستثمار في أكثر من نصف البلدان التي زادت فيها حصائل الصادرات خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ مسألة تدعو إلى القلق. والواقع أنه بالنسبة إلى أفريقيا جنوبي الصحراء ككل، ظل المعدل لا يتجاوز قرابة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي[٧]. كما انخفضت الواردات رغم ارتفاع حصائل الصادرات في نصف البلدان تقريباً. ومن ثم يبدو أن عدداً كبيراً من البلدان يشهد منافسة مباشرة بين الواردات والاستثمار من جهة، وخدمة الديون الخارجية، من جهة أخرى. وهذا يدعو بالتأكيد إلى التساؤل عن مدى استدامة الانتعاش الأخير.

جيم - قيد ميزان المدفوعات وعبء الديون

١٩- تبرز اللمحة العامة السابقة أهمية ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الطاقة على نحو أكمل وعلى الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية في أفريقيا جنوبي الصحراء. ورغم ما لوحظ من أن التحسن الذي شهدته الصادرات مؤخراً قد ساعد بعض البلدان على زيادة مستويات استثمارها، فقد يتبين أن هذه الزيادات مكاسب لا تحدث إلا مرة واحدة. وفي معظم البلدان، استمر تناقص الاستثمار والواردات رغم حدوث زيادة في حصائل الصادرات يبدو أنها استُخدمت، جزئياً على الأقل، في تمويل زيادة مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي. وفيما يتعلق بمجموع البلدان، يُستبعد أن يستمر انتعاش أسعار السلع الأساسية، ونظراً لضآلة قدرة هذه البلدان على أن توفر محلياً الموارد اللازمة، فإن استمرار الزيادات في الاستثمارات سيتوقف، في بداية الأمر على الأقل، على تدفقات الموارد الخارجية إلى الداخل. وهذه التدفقات ستتوقف بدورها على جملة أمور منها فعالية التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان الأفريقية المدينة وهي الديون التي تتألف بصورة رئيسية في أفريقيا جنوبي الصحراء من ديون حكومية أو ديون بضمان حكومي طويلة الأجل.

٢٠- وكان صافي التدفقات المالية وصافي التحويلات إلى أفريقيا جنوبي الصحراء إيجابياً بصورة عامة، رغم تذبذبه، منذ السبعينات[٨]. وفي عام ١٩٩٥، بلغ صافي التحويلات ١٣ مليار دولار، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي[٩]. ولم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات

الحافظة ٩,٩ في المائة و ٢,١ في المائة على التوالي من مجموع صافي تدفقات الموارد إلى المنطقة، بينما تجاوزت تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

٢١- بيد أنه حتى حدوث التحسن الاقتصادي الأخير، كانت الخسائر في معدلات التبادل التجاري تتجاوز تدفقات الموارد إلى الداخل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أفريقيا جنوبي الصحراء (باستثناء نيجيريا) قد شهدت في الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٧٣ و١٩٨١-١٩٨٦ هبوطاً تراكمياً بنسبة ٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لنقص معدلات التبادل التجاري، مقابل زيادة تراكمية بنسبة ٢,٧ في المائة نتيجة لصافي تحويلات الموارد؛ أي صافي خسارة بنسبة ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي[١٠]. وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ لم تتمكن سوى ستة بلدان من مجموع ٢١ بلداً توافرت بيانات بشأنها من تغطية خسائر معدلات التبادل التجاري عن طريق صافي تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية[١١]. وتشير دراسة أخرى شملت بوروندي وكوت ديفوار وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى أنه خلال فترة التكيف الأخيرة (الممتدة عموماً ما بين منتصف الثمانينات إلى عام ١٩٩٣) "التي أدت إلى نقص معدلات التبادل التجاري، شهدت ستة بلدان من مجموع سبعة بلدان هبوطاً في صافي التدفقات من الموارد الخارجية، فيما عدا تنزانيا وهي الاستثناء الوحيد"[١٢]. وخلاصة القول، عانت أفريقيا جنوبي الصحراء، منذ أوائل الثمانينات حتى منتصف التسعينات على الأقل، من خسارة صافية في الموارد التي توفرها التدفقات الايجابية لرؤوس الأموال ومن تدهور في معدلات التبادل التجاري.

٢٢- وإن التخلص من عبء الديون الخارجية بصورة مرضية ضروري لاندماج أفريقيا جنوبي الصحراء بشكل ناجح في الاقتصاد العالمي. ويناهز الدين الخارجي لأفريقيا جنوبي الصحراء ١٠ في المائة من مجموع الدين المستحق على البلدان النامية للدائنين الرسميين. وعبء الدين هذا لا تستطيع أن تتحمله معظم البلدان الأفريقية المعنية. وبحلول عام ١٩٩٥، شهدت أفريقيا جنوبي الصحراء أعلى نسبة للديون إلى الصادرات بالمقارنة مع أي منطقة نامية (الجدول ٢). وفضلاً عن ذلك، كانت المنطقة الوحيدة التي ارتفعت فيها نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الفترة ما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥ - من ٢٤٣ في المائة إلى ٢٧٠ في المائة. وعلى عكس ذلك، انخفضت نسبة مدفوعات الفائدة وأصل الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة ذاتها من ٢١ في المائة إلى ١٥ في المائة[١٣].

٢٣- ويفسر الشذوذ الظاهر الذي يمثله تعارض الاتجاهات في هاتين النسبتين باستمرار زيادة المتأخرات من مدفوعات الفوائد وأصل الدين وهي المتأخرات التي تراكمت في بلدان جنوبي الصحراء على مر السنين[١٤]. وبلغ رصيد هذه المتأخرات ٦٢,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥، أي نحو ٢٨ في المائة من رصيد الديون. ومما يدعو إلى مزيد من التشاؤم، أن هذه المتأخرات التراكمية من مدفوعات الفوائد إذا ما حولت إلى ديون قصيرة الأجل تمثل ثلث مجموع الزيادة في الديون في المنطقة منذ عام ١٩٨٨. ولهذا فإن زيادة الديون التي تعزى إلى تمديد متأخرات الفوائد كبيرة بصورة غير عادية بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى.

٢٤- وفضلاً عن ذلك فإن تراكم المتأخرات هو المشكلة الأساسية الكامنة وراء عبء الديون المتراكمة في أفريقيا جنوبي الصحراء. وما لم يُخفف عبء الديون بصورة كافية، فإن الخدمة العادية والمستمرة للديون القائمة المتنامية ستصبح مشكلة يصعب حلها بصورة متزايدة. والواقع أن هذه المتأخرات تشكل شكلاً من أشكال إعادة جدولة الديون بحكم الواقع قد ينتهي بالعجز عن سداد الديون. وتضاعف المفاوضات

المطولة لإعادة جدولة الديون وما يقترن بها من شروط مرهقة من الشكوك التي يواجهها واضعو السياسات في المنطقة.

٢٥- ولم يقف المجتمع الدولي ساكناً أمام مشكلة الديون في أفريقيا. فقد أفاد شمال أفريقيا من عمليات إعادة جدولة كبيرة للديون منذ عام ١٩٨٥. وأدت إحدى هذه العمليات، خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، إلى تخفيض نسبة خدمة ديون المغرب بصورة كبيرة من ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٦ إلى ٢٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٢. وأدت إعادة جدولة الديون وشطب الديون على نطاق واسع بانخفاض مجموع ديون مصر الخارجية بمقدار ١٥ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٦. كما أفادت الجزائر من تخفيف عبء الديون بصورة كبيرة خلال العامين الماضيين. وساعد تخفيف عبء الدين هذا في تحسين أداء شمال أفريقيا على مستوى الاقتصاد الكلي.

٢٦- وفيما يتعلق بالبلدان الفقيرة التي تعاني من مديونية عالية، والتي تتألف غالبيتها من بلدان تقع جنوبي الصحراء، قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمبادرة جديدة جديرة بالترحيب تقوم على نهج متكامل لتخفيف عبء الديون يشمل مجمل الديون الخارجية لهذه البلدان. ومن السابق لأوانه تقييم نجاح هذه المبادرة، لكن من الواضح أن البلدان المدينة في أفريقيا جنوبي الصحراء لن تكون جميعها مؤهلة للاستفادة من المبادرة وأن معظم البلدان المؤهلة لن تستفيد من تخفيف عبء الديون بالكامل قبل عام ٢٠٠٠. بيد أن اتباع قدر أكبر من المرونة مؤخراً في معايير الأهلية والإطار الزمني والتمويل المؤقت هو بمثابة اعتراف بالمشكلة يستحق الترحيب وينبغي مواصلته[١٥].

٢٧- ويمكن القول باختصار بأن ايجاد حل سريع وجوهري لمشكلة عبء الديون المتراكمة في أفريقيا جنوبي الصحراء أمر حيوي لكي يعقب التحسن الاقتصادي الحالي نمو اقتصادي متواصل في الأجل الطويل. وحل هذه المشكلة سيخفف قيد ميزان المدفوعات ويحدث زيادة في الاستثمار الخاص ونمواً. ونظراً للصلات الوثيقة التي تربط بين الدين الخارجي والميزانية الحكومية، فإن تخفيف عبء الدين سيؤدي أيضاً إلى تحرير الموارد اللازمة للاستثمار الحكومي في البنية الأساسية المادية والاجتماعية.

الجدول ٢

مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية، في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٥، بحسب المنطقة
(نسبة مئوية)

المنطقة	نسبة الديون إلى الصادرات		نسبة خدمة الديون		نسبة المتأخرات من الدين الاجمالي
	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٨٨	١٩٩٥	١٩٩٥
جميع البلدان النامية	١٧٦,٩	١٥٠,٠	٢٢,٩	١٦,٣	..
شرق آسيا	٩٣,٦	٨٣,٣	١٣,٤	١٠,٧	٣,٣
أمريكا اللاتينية	٣٣٢,٦	٢٥٤,٢	٣٩,٦	٣٠,٣	٤,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٥٥,٧	١٣٦,٩	١٧,٥	١٣,٧	٥,١
جنوب آسيا	٢٩٠,٠	٢٤٥,٧	٢٦,٢	٢٤,٩	٠,٠
افريقيا جنوبي الصحراء	٢٤٢,٩	٢٦٩,٨	٢٠,٧	١٤,٧	٢٧,٩

المصدر: World Bank, *World Debt Tables 1996* (Washington, D.C., World Bank, 1996).

دال - السياسات الخاصة بالنمو

٢٨- توضح التجربة الحديثة أن تقليل قيد ميزان المدفوعات شرط ضروري وإن لم يكن كافياً دائماً، لتشجيع التراكم الرأسمالي والصادرات. وهناك دور رئيسي يقع على عاتق الحكومات لتهيئة الظروف المؤدية إلى الاستثمار الخاص في قطاعات السلع التي تدخل في التبادل التجاري. وفي السياق الأفريقي، حظى مجالان لإصلاح السياسات بقبول متزايد في السنوات الأخيرة - وهما إصلاحات السياسات الخاصة بالتجارة وسعر الصرف، والإصلاحات المتعلقة بالأسعار الزراعية. ويتضمن هذا الفرع تقييماً لهذه السياسات من حيث آثارها على التراكم والنمو. ويتضمن الفرع الأخير الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات.

١- سياسات التجارة وسعر الصرف

٢٩- قام عدد كبير من البلدان الأفريقية بفتح أسواقه بسرعة كبيرة للغاية. ورغم أن جولة أوروغواي قد اشتملت على حكم عام يقضي بأن تقوم أقل البلدان نمواً بتحرير نظمها الخاصة بالاستيراد بمعدل أبطأ من ذلك المعدل الذي يتبعه الأعضاء الآخرون في منظمة التجارة العالمية، فقد أزال بالفعل ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا جنوبي الصحراء حواجزها غير التعريفية وقامت تسعة بلدان أخرى

بتخفيض هذه الحواجز بصورة كبيرة. كما خفض عدد كبير من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء معدلات رسومه الجمركية. وبلغ التحرير مدى أبعد في شمال أفريقيا حيث توصلت المغرب وتونس إلى اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة في المستقبل[١٦].

٣٠- وكانت حماية الصناعة المحلية في عدد كبير من البلدان الواقعة جنوبي الصحراء مفرطة بلا شك ولم تكن تنجح دائماً في دعم الصناعات الناشئة. بيد أن تحرير الواردات بمعدل سريع لن يؤدي بسهولة إلى تدعيم الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في ظل ضعف الهيكل الصناعي. كما أن التحرير الشامل للواردات ليس ضرورياً لتشجيع الاستثمار والصادرات.

٣١- وتوضح النماذج الناجحة للاستراتيجيات الانمائية الموجهة للتصدير في شرقي آسيا ليس فقط ضرورة قيام الشركات بتثبيت أقدامها أولاً في الأسواق المحلية بل أيضاً أن نجاح التصدير لا يلي، بل يسبق اتباع سياسات لتحرير الواردات. ولئن كان من الضروري ضمان حصول المصدرين على المواد الخام وغيرها من المستلزمات بأسعار عالمية، فإنه يمكن استخدام آليات مثل مخططات رد الرسوم الجمركية أو تجنيب الصادرات استخداماً فعالاً في تحقيق هذا الغرض. ولم يُبذل جهد كبير لإنشاء المؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه المخططات بصورة فعالة في أفريقيا جنوبي الصحراء. وبدلاً من ذلك، وجه الاهتمام إلى تحرير الواردات بصورة عامة كوسيلة لتعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري.

٣٢- واقتصرت سياسات تشجيع الصادرات في أفريقيا جنوبي الصحراء إلى حد كبير على السلع الأولية التي ثبت بصورة جماعية سرعة تأثرها بمعضلة خداع التكوين خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية[١٧]. وفي هذا الصدد، عانت أفريقيا جنوبي الصحراء من هبوط عنيف بلغ ٣٦ في المائة في معدلات تبادلها التجاري في الفترة ما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٣ (الجدول ٣) وهو هبوط لم يعالجه التحسن الأخير سوى جزئياً. ونتيجة لذلك، فإن نصيب أفريقيا الهزيل من الصادرات العالمية قد انخفض من ٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٣. وفضلاً عن ذلك لم تتمكن أفريقيا جنوبي الصحراء من تنويع هيكل صادراتها بشكل كاف. فبينما زاد نصيب السلع المصنعة من مجموع الصادرات منذ عام ١٩٨٠ في المناطق النامية الأخرى، انكمش هذا النصيب في ١٢ بلداً من مجموع ٣٠ بلداً من بلدان جنوبي الصحراء التي توافرت بيانات عنها.

٣٣- وتشير التقديرات الأولية لتأثير جولة أوروغواي إلى احتمال تكبد أفريقيا جنوبي الصحراء لخسائر متصلة بالجولة في الأجل المتوسط[١٨]. وهذه الخسائر سترجع بصورة رئيسية إلى تضاؤل المعاملة التفضيلية التي تحظى بها الصادرات الأفريقية في أسواق الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية لومي وبصورة أعم بموجب نظام الأفضليات المعمم. وستزداد حالة ميزان المدفوعات في معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء تأزماً بسبب ارتفاع تكاليف الواردات من السلع الغذائية نتيجة لتخفيض الاعانات في البلدان المصدرة الرئيسية[١٩].

٣٤- وكان تحرير التجارة في أفريقيا مقترناً في بداية الأمر بتخفيضات في القيم الحقيقية للعملات لتجنب حدوث تدهور حاد في ميزان المدفوعات. غير أن عدداً كبيراً من البلدان قد انتقل بعد ذلك إلى أسعار الصرف التي تحددها الأسواق وقابلية الحساب الجاري للتحويل. وفي عام ١٩٩٤، كانت عملات بلدان الاتحاد المالي الأفريقي وتسعة بلدان أخرى من بلدان جنوبي الصحراء قابلة للتحويل. وفي شمال أفريقيا، ألغيت الرقابة على عمليات النقد الأجنبي تدريجياً. وامتد تحرير المعاملات الجارية إلى المعاملات الرأسمالية،

مع اكتفاء عدد كبير من البلدان الأفريقية بحد أدنى من الضوابط على معظم فئات تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. وأدى ذلك إلى تقييد خطير لقدرة الحكومات على إدارة أسعار الصرف بأسلوب يؤدي إلى زيادة الصادرات.

الجدول ٣

مؤشرات التجارية الخارجية للبلدان والأقاليم النامية، ١٩٨٥ و١٩٩٣، بحسب المنطقة

المنطقة	معدلات التبادل التجاري في عام ١٩٩٣ (١٩٨٥=١٠٠)	النسبة من الصادرات العالمية (نسبة مئوية)		النسبة من الواردات العالمية (نسبة مئوية)	
		١٩٨٥	١٩٩٣	١٩٨٥	١٩٩٣
أمريكا اللاتينية	٧٨,٧	٥,٦	٤,٣	٤,٢	٤,٩
آسيا	٧٣,٧	١٥,٨	٢٠,٨	١٥,٤	٢١,٦
شمال أفريقيا	٥٨,٦	١,٥	٠,٨	١,٣	١,٠
افريقيا جنوبي الصحراء	٦٤,٢	١,٧	١,١	١,٥	١,١
البلدان المصدرة الرئيسية للسلع المصنّعة[أ]	٩٣,٣	١٠,٦	١٥,٦	٩,١	١٦,٣

المصدر: UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1994* (United Nations publications, Sales No. E/F.94.II.D.24, New York and Geneva, 1995).

(أ) البرازيل وهونغ كونغ وماليزيا والمكسيك وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وتركيا ويوغوسلافيا السابقة.

٣٥- ومع فتح حساب رأس المال، اتجهت قيم العملات إلى الارتفاع نتيجة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. وأدت أسعار الصرف المبالغ في قيمتها، بدورها، إلى اجتذاب مزيد من التدفقات إلى الداخل بزيادة هوامش موازنة الصرف التي وفرتها أسعار الفائدة المرتفعة. والواقع أن تعويم أسعار الصرف قد جعل ارتفاع أسعار العملات سمة متكررة لبعض الاقتصادات[٢٠]. وقد حدثت زيادات حقيقية في قيمة العملة في بوتسوانا (٣٩ في المائة خلال ١٩٨٩-١٩٩٥) وسيراليون (٢٣ في المائة، في ١٩٩٢-١٩٩٥) وأوغندا (٢٨ في المائة، في ١٩٩٣-١٩٩٤) وكينيا (٤٣ في المائة، في ١٩٩٣- ١٩٩٥)، ومصر (٢٨ في المائة، في ١٩٩١-١٩٩٥) والمغرب (٦٩ في المائة، في ١٩٨٥-١٩٩٥) وتونس (٣٠ في المائة، في ١٩٨٥-١٩٩٥)[٢١].

٣٦- ويؤدي الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة، بطبيعة الحال، إلى انخفاض تكلفة الواردات. وفي الحالات التي لم تكن فيها نُظم التجارة تفرق بين الواردات الأساسية والواردات غير الأساسية، كان الاتجاه السائد هو زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية من معدل أسرع من معدل زيادة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

٣٧- وكما أثبتت التجربة الحديثة، فإن تدفقات رؤوس الأموال بمعدلات مرتفعة إلى الداخل والمغالاة في تقييم العملات لا يمكن أن تستمر لأجل غير مسمى. فتزايد العجز في الحساب الجاري وارتفاع قيمة العملات يؤدي في نهاية الأمر إلى عكس مسار التدفقات المالية مما يشكل ضغطاً على سعر الصرف ويحدث انخفاضاً حاداً في قيمة العملة كثيراً ما يكون مصحوباً بصعوبات في القطاع المالي. وهذه التقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف وتقترن بدورات الرواج والأزمة في تدفقات رؤوس الأموال تشكل معوقاً رئيسياً للاستثمار في القطاعات المنافسة للواردات وقطاعات التصدير بتسببها في قدر كبير من عدم اليقين بشأن العائدات المحتملة لهذا الاستثمار. ونظراً لأن سعر الصرف الحقيقي قد أصبح متغيراً رئيسياً مؤثراً على الاستثمار في إطار أي استراتيجية إنمائية موجهة نحو الخارج، فإن من المهم من باب أولى تأمين استقراره بممارسة رقابة ملائمة على التدفقات من رؤوس الأموال السائلة.

٣٨- وهناك تدابير أخرى أيضاً يمكن أن تشجع الصادرات، ولا سيما الصادرات غير التقليدية، لكن هذه التدابير لم تكن فعالة دائماً. وكانت التوصيات المتعلقة بالسياسات، التي كثيراً ما تقدم في سياق برامج التكيف الهيكلي، تقتصر عموماً على تخفيض الضرائب، والقضاء على الروتين، وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات. واعتبرت حوافز التصدير النوعية مسببة للخلل ومؤدية بحكم الواقع إلى نظام تعدد أسعار الصرف، وإن كان قد سُمح بها في بعض الأحيان كوسيلة قصيرة الأجل لتصحيح الاختلالات المعاكسة للصادرات قبيل تحرير نظم التجارة.

٣٩- ومع عدم وجود سياسات انتقائية لتشجيع الصادرات، تتوقف القدرة التنافسية على اتجاهات الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى نمو الإنتاجية. وهناك نمطان محتملان للتحسن في الإنتاجية هما: نمو الإنتاجية المعتمد على معدلات استثمار مرتفعة ومتزايدة مع تزايد العمالة؛ وزيادة فريدة من نوعها في إنتاجية العمل مقترنة بزيادات مستقرة في الكفاءة نتيجة لفرز العمالة في ظل استثمار ثابت أو آخذ في الهبوط. وحدوث تحسن مستدام في أداء الصادرات لا يقتضي فقط زيادة الإنتاجية اعتماداً على تزايد معدلات الاستثمار، بل أيضاً سياسات تضمن عدم زيادة الأجور الحقيقية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاجية، وبقاء سعر الصرف عند مستوى مستقر وقادر على المنافسة.

٤٠- وهناك ندرة في البيانات المتعلقة بأفريقيا جنوبي الصحراء والتي يمكن على أساسها وضع مؤشرات للقدرة التنافسية للصادرات من السلع المصنعة. أما بالنسبة إلى شمال أفريقيا، فإن البيانات المتوافرة تسمح بتحديد اتجاهات متغيرات رئيسية مؤثرة على القدرة التنافسية. وتوحي التغيرات التي حدثت في الأجور الحقيقية والإنتاجية وأسعار الصرف منذ عام ١٩٨٦، والمبينة في الجدول ٤، بأن القدرة التنافسية قد تحسنت في البلدان الأربعة المحددة جميعها (تونس والجزائر ومصر والمغرب). وفي مصر، تحققت زيادة الإنتاجية في ظل تناقص الاستثمار وتزايد العمالة. وفي المغرب، ظلت الأجور الحقيقية مستقرة رغم ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة بصورة كبيرة ومستمرة منذ عام ١٩٨٦. وفي الجزائر، يبدو أن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة قد اقترن بثبات الأجور الحقيقية وانخفاض إنتاجية العمل. وأظهرت تونس أكثر الأنماط حيوية، حيث

اقترن تزايد معدلات الاستثمار بتزايد معدلات نمو الإنتاجية (قرابة ١٩ في المائة سنوياً) وبتزايد العمالة والأجور الحقيقية. بيد أن قدرة هذا البلد التنافسية يمكن أن تكون قد تأثرت سلبياً بارتفاع قيمة عملتها.

الجدول ٤

شمال أفريقيا: مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات من السلع المصنعة، ١٩٩٤

(أرقام قياسية، ١٩٨٦ = ١٠٠)

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
					ايضاحات متممة	
	سعر الصرف الحقيقي[أ]	تكلفة الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية	نصيب العامل من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية	المؤشر الكلي للقدرة التنافسية(ب)	العمالة في الصناعة التحويلية	الزيادة النسبية في الاستثمار[ج]
الجزائر[د]	١٣٢,٥	٩٤,٦	٧٩,٠	١١٠,٧	١٠٨,٢	٤,٥-
مصر	١٦٣,٨	٦٨,٨	١٤٠,٤	٣٣٤,٣	١٢١,٦	٦,٢-
المغرب	٨١,٨	١٠٠,٧	١٤٣,٨	١١٦,٨	١٤٩,٨	١,٥-
تونس[هـ]	٩٨,٩	١٩٨,٧	٣٣٤,٤	١٦٦,٤	١١٥,١	٥,٨+

المصدر: World Bank, *World Development Indicators 1997* (CD-ROM).

(أ) يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي حدوث انخفاض حقيقي في قيمة العملة المحلية.

(ب) حُسب بضرب نسبة نصيب العامل من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (العمود ٣) إلى تكاليف الأجر الحقيقي في الصناعة التحويلية (العمود ٢) في سعر الصرف الحقيقي (العمود ١).

(ج) النسبة المئوية للتغير في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي.

(د) ١٩٨٦-١٩٨٩.

(هـ) ١٩٨٦-١٩٩٣.

٤١- وفي أفريقيا جنوبي الصحراء كانت هناك مشاكل خطيرة تعترض زيادة القدرة التنافسية للصادرات غير التقليدية. فأولاً، هناك قدر كبير من القيود المالية والقيود المتعلقة بالنقد الأجنبي تعوق بناء الطاقات، ولا تزال انتاجية الطاقة المتوافرة ضعيفة. ومن الاعتبارات الأخرى الهامة أن الأجور الحقيقية قد انخفضت فعلاً بصورة كبيرة، ومن ثم فليس هناك مجال كبير للاستمرار في تخفيضها لخدمة القدرة التنافسية[٢٢]. وكما سلفت الإشارة فإن التحرير المالي يقلل فرصة انتهاج سياسة فعالة في مجال سعر الصرف. ومن ثم توضح الصعوبات التي تواجهها البلدان الأفريقية في هذه المجالات ضرورة اللجوء على نطاق واسع، وإن كان مؤقتاً، إلى مخططات لتوفير الإعانات - الحوافز من أجل تشجيع الصادرات غير التقليدية.

٢- سياسات الأسعار الزراعية

٤٢- ظلت السياسات الإنمائية في أفريقيا جنوبي الصحراء تنتقد لعشرات السنين بسبب تحيزها للحضر. وادُعي أن بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء تعتمد على الموارد التي تولدها الزراعة في تعزيز التنمية الصناعية وتغطية تكاليف الأجهزة الإدارية الحكومية وتوفير الخدمات والسلع المدعمة لسكان الحضر من غير الفقراء. وحُددت المبالغة في تقييم العملات وعمليات التدخل في أسواق المستلزمات والائتمانات ومجالس التسويق التي كثيراً ما تكون متوارثة من الحكم الاستعماري كأدوات تستخدمها الحكومات في السيطرة على محاصيل التصدير الرئيسية و"فرض أعباء عليها". وادعي أن هذه السياسات تقوض أسس التنمية الزراعية بإعاقة استثمار المزارعين في الزراعة وتحسين الإنتاجية. وكانت هناك محاولة لإدخال إصلاحات موجهة نحو السوق على الزراعة لمعالجة هذه الاختلالات عن طريق تغييرات الأسعار النسبية وتحسين الترتيبات المؤسسية. وتطلبت هذه الإصلاحات، في أقصى صورها، حل مجالس التسويق وإنهاء التدخل الحكومي في القطاع الزراعي والسماح للأسواق بالعمل بحرية.

٤٣- وبدأ برنامج الإصلاح هذا في أوائل الثمانينات في أفريقيا جنوبي الصحراء. ونُفذت إصلاحات مجالس التسويق في ٢٣ بلداً فيما يتعلق بـ١١ محصولاً. ومن مجموع ٣٩ مجلساً تسويقياً تتمتع بمراكز احتكارية في هذه البلدان، لم يحتفظ سوى ٢٣ مجلساً بنفس المركز بحلول عام ١٩٩٢. وفضلاً عن ذلك، فإن عدد البلدان التي تقوم بها الحكومات بتسعير محاصيل التصدير وفقاً لما تراه قد انخفض من ٢٥ (من مجموع ٢٨) قبل الإصلاحات إلى ١١ بلداً في التسعينات، مع تحرير أسعار مجالس التسويق بدرجات متباينة أو بربط هذه الأسعار ربطاً وثيقاً بالأسعار العالمية. بيد أنه بخلاف نيجيريا، لم يلغ بلد واحد من بلدان جنوب الصحراء جميع مجالسه التسويقية حتى الآن.

٤٤- وفيما يتعلق بالمواد الغذائية، كانت هناك رقابة قوية على أسواق المحاصيل الغذائية في ١٥ بلداً من مجموع ٢٨ بلداً من بلدان جنوبي الصحراء. وفي جميع البلدان، باستثناء خمسة منها، أصبحت هذه الأسواق حرة حالياً، وفي ثلاثة من هذه البلدان الخمسة خُفض التدخل الحكومي بشكل حاد. كذلك ألغيت إعانات الأسمدة في جميع البلدان فيما عدا بلدين، كما ألغيت معظم الرقابة على أسعار المستهلكين والإعانات الغذائية.

٤٥- وفي شمال أفريقيا، اتبعت الحكومات نهجاً أكثر حذراً وتدرجاً في سياسات التسعير والدعم الزراعيين. وتم الإبقاء عموماً على السياسات التقليدية للائتمان وإعانات المستلزمات، وبخاصة في سنوات الجفاف. وقامت مصر وحدها بتحرير ترتيباتها الخاصة بالتسعير والتسويق بحلول عام ١٩٩٣.

٤٦- ودرست البحوث التي أُجريت في الأونكتاد وفي أماكن أخرى مدى تعرُّض الزراعة في أفريقيا جنوبي الصحراء "للأعباء" عن طريق سياسات التسعير، ومدى ما أدت إليه الإصلاحات الأخيرة من زيادة في حوافز المزارعين. ويمكن ايجاز هذه الدراسة المتعلقة باتجاهات الأسعار الزراعية في أفريقيا جنوبي الصحراء (التي ترد مناقشتها في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧) فيما يلي:

- في منتجات التصدير، كانت مجالس التسويق تستولي في الماضي على فوائض ضخمة، وبخاصة في فترات انتعاش الأسعار الدولية وانخفاض قيم العملات. غير أن ارتفاع سعر العملات وانكماش الأسعار العالمية لفترات طويلة كان مقترناً عموماً بتناقص في معدلات الاستيلاء الفائض[٢٣].

- وبمقارنة التغيرات في معدلات التبادل التجاري المحلية في قطاع الزراعة بالتغيرات في معدلات التبادل التجاري العالمية للأغذية والمواد الأولية الزراعية، يتبين أن معدلات التبادل التجاري العالمية قد انخفضت خلال العقدين الماضيين فيما يتعلق بمجموعتي المنتجات الزراعية، بينما تحسنت معدلات التبادل التجاري المحلية الخاصة بالزراعة في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء (الجدول ٥). واختلاف معدلات التبادل التجاري المحلية عن اتجاهات الأسعار العالمية حدث في سنوات ما قبل الإصلاح وفي سنوات الإصلاح. بيد أنه خلافاً للتوقعات، توضح النتائج أنه في السنوات الأخيرة كان المزارعون في البلدان التي تم فيها تحرير الأسعار ومؤسسات التسويق بمعدل أبطأ أحسن حالاً بصورة عامة عن المزارعين في البلدان التي تحررت فيها الأسواق الزراعية.

- وفيما يتعلق بمعدلات التبادل التجاري المحلية لمحاصيل التصدير، تؤيد دراسة للبنك الدولي النتائج المذكورة أعلاه بشأن معدلات التبادل التجاري[٢٤]. وتشير هذه الدراسة إلى أن البلدان التي استمرت في تحديد أسعار المنتجين مركزياً قد شهدت زيادة بسنة ٤,٨ في المائة في معدلات التبادل التجاري المحلية لمحاصيل التصدير، بينما حدث هبوط بنسبة ١٨,٨ في المائة في البلدان التي تحولت من التسعير المركزي إلى التسعير الإشاري أو إلى إلغاء الضوابط بالكامل[٢٥]. وتتعلق تغيرات معدلات التبادل التجاري التي تعالجها دراسة البنك الدولي بالتغيرات في الأسعار التي يحصل عليها منتجو محاصيل التصدير مقارنة باتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

- وتوضح مقارنة أسعار المنتجين بأسعار الحدود فيما يتعلق بالكاكاو والبن والقطن والشاي والتبغ أنه باستثناء كوت ديفوار، كان تجار القطاع الخاص لا المنتجون هم المستفيدون بمنافع التحرير (الجدول ٦). والواقع أن "الفواصل" بين مجموعتي الأسعار قد اتسعت في البلدان التي قامت بحل مجالسها التسويقية أو قللت دورها بصورة كبيرة. أما في البلدان التي تخضع أسواقها لضوابط فقد كانت النتيجة مختلطة.

الجدول ٥

معدلات التبادل التجاري الزراعي لأفريقيا جنوبي الصحراء والعالم، ١٩٧٣-١٩٩٥

معدلات التبادل التجاري الزراعي		١٩٧٩ (١٠٠=١٩٧٣)	١٩٨٥ (١٠٠=١٩٧٩)	١٩٩٥[أ] (١٠٠=١٩٨٥)
(١)	أفريقيا جنوبي الصحراء[ب]	١١٤,٠	١٠٢,٨	١٣٠,٦
	العالم			
(٢)	الأغذية والمشروبات[ج]	٨٦,١	٥٧,٨	٨١,٧
(٣)	المواد الأولية الزراعية[ج]	٧٧,٠	٨٥,٦	٩٣,٠
	النسبة بين معدلات التبادل التجاري الزراعي لأفريقيا جنوبي الصحراء ومعدلات التبادل التجاري الزراعي العالمية			
(١)/(٢)	الأغذية والمشروبات	١,٣٢	١,٧٨	١,٦٠
(١)/(٣)	المواد الأولية الزراعية	١,٤٨	١,٢٠	١,٤٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى مؤشرات التنمية الدولية التي وضعها البنك الدولي *World Development Indicators*, 1997 (CDROM).

(أ) **تقديرات أولية.**

(ب) **متوسط غير مرجح لنسب الأواطر غير المنظورة للناتج المحلي الإجمالي للزراعة إلى تلك المتعلقة بالسلع المصنعة في ١٢ بلداً (بنن وبوركينا فاصو والكاميرون وكوت ديفوار وغانا وكينيا والسنغال وزامبيا وبوتسوانا وبوروندي وغامبيا ونيجيريا وسيراليون). وقد استُخدم الآطر لمجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الخمسة الأخيرة حيث كان نصيب السلع المصنَّعة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٣.**

(ج) **نسبة الرقم القياسي لأسعار السوق الحرة لكل فئة من فئات السلع إلى الرقم القياسي لقيمة الوحدة المصدرة من السلع المصنَّعة.**

وفيما يتعلق بالاتجاهات النسبية لأسعار الحدود لأفريقيا جنوبي الصحراء والأسعار العالمية، تعد "الفواصل" السعرية في هذه الحالات مؤشراً للتغيرات في تأثير تحديد الأسعار من جانب الوكلاء الوطنيين ومن جانب الشركات عبر الوطنية التي تتعامل في السلع الأساسية الأولية. وقد تبين أن البلدان الأفريقية قد تمكنت عموما في فترة ما بعد الإصلاح من زيادة الهامش بين أسعار الحدود والأسعار العالمية لمحاصيلها التصديرية (الجدول ٧). وكانت البلدان التي لم تطبق اصلاحات في وضع أفضل في هذا الصدد من تلك البلدان التي قامت بتحرير شبكاتها التسويقية.

الجدول ٦

نسبة أسعار المنتجين إلى قيم وحدة الصادرات من السلع الأساسية الرئيسية في تسعة بلدان أفريقية مصدرة رئيسية، ١٩٧٣-١٩٩٤

البلد	السلعة الأساسية	١٩٧٤-١٩٧٩ (١٩٧٣=١٠٠)	النسبة المتوسطة في ١٩٨٠-١٩٨٥ (١٩٧٩=١٠٠)	١٩٨٦-١٩٩٤ (١٩٨٥=١٠٠)
الكاميرون	الكاكاو	٦٦,٩	١٦٨,٧	١٤٢,٩
كوت ديفوار	الكاكاو	٨٨,١	١٣٦,٤	١٦٣,٦
	البن	٨٢,٥	١١٥,٥	٣٠٧,١
مصر	القطن	٩٣,٤	١٤٩,٠	٨٨,٦
غانا	الكاكاو	٨٤,٩	٢٧٧,١	٨٩,٤
كينيا	البن	١٠١,٩	٩٣,٩	٨٢,٥
	الشاي	١١٠,٠	١٠٥,٦	٨٣,٧
ملاوي	الشاي	٨٩,٧	٨٤,١	١٥٥,٩
	التبغ	٩١,٠	١٠٣,٨	٦٨,٣
السودان	القطن	١٠٩,٨	٩٣,٨	١٦٩,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	القطن	١٠٦,٣	١٤٨,١	١٦,٢
	الشاي	٩٠,٢	١٠٧,٨	٤٦,٦
زمبابوي	التبغ	٩٣,٧	١٠٤,٣	٩٧,٥
متوسط البلدان التسعة		٩٣,٠	١٢٩,٩	١١٦,٢

المصادر: أعداد مختلفة من UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics*, وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

حاشية: حسبت النسبة المتوسطة بقسمة الأرقام القياسية السنوية لأسعار المنتجين على الأرقام القياسية السنوية لقيم الوحدة من الصادرات (مضروبة في مائة). ويشير أي رقم يتجاوز مائة إلى أن الارتفاع في أسعار المنتجين قد تجاوز في المتوسط الارتفاع في أسعار الحدود، في الفترة ما بين سنة الأساس والفترة موضوع الدراسة، مما يعني انخفاض معدل ما يقوم به وكلاء التصدير من "انتزاع للفائض" من المنتجين.

الجدول ٧

متوسط نسبة أسعار الحدود إلى أسعار السوق العالمية، ١٩٩٥-١٩٧٣

السلعة الأساسية/البلد	١٩٧٩-١٩٧٤ (١٠٠=١٩٧٣)	١٩٨٥-١٩٨٠ (١٠٠=١٩٧٩)	١٩٩٥-١٩٨٦ (١٠٠=١٩٨٥)
الكاكاو/الكاميرون	١٠٩	٩٢	١٢٥
الكاكاو/كوت ديفوار	١١٠	٩١	١٠٢
الكاكاو/غانا	١٢٥	٩٤	١١٨
البن/كوت ديفوار	٩٧	٩٦	٨٥
البن/كينيا	٩٥	١٠١	١٢٧
القطن/مصر	١٥٠	٨٩	١١٠
القطن/السودان	١٥٣	٨١	٩٨
القطن/جمهورية تنزانيا المتحدة	١٥٤	٩٠	١٥٩
الشاي/كينيا	٩٧	١٠٦	٩٨
الشاي/ملاوي	٨٥	١٠٦	٦٨
الشاي/جمهورية تنزانيا المتحدة	٨٩	١١٣	١٠٤
المتوسط: البلدان غير المطبقة للإصلاح[أ]	١٠٧	٩٨	١١٧
المتوسط: البلدان المطبقة للإصلاح[أ]	١١٤	٩٨	١٠٤

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى متوسط الأرقام القياسية لأسعار السوق الحرة للأونكتاد ومختلف طبعات UNCTAD's *Monthly Commodity Price Bulletin* **بما في ذلك** TD/B/CN.1/CPB/L.47, May 1997.

الحاشية: **حُسب متوسط النسبة بقسمة الأرقام القياسية لأسعار الحدود على الأرقام القياسية لأسعار السوق العالمية (مضروبة في مائة) لكل سنة. وتشير أي قيمة تتجاوز مائة إلى أن الزيادة في أسعار الحدود قد تجاوزت في المتوسط الزيادة في أسعار السوق العالمية خلال الفترة موضوع الدراسة، مما يعني حدوث زيادة في النسبة التي يستولي عليها الوكلاء الوطنيون مقارنة بالشركات عبر الوطنية.**

(أ) **يشير حسين وفاروقي (انظر الحاشية ١٢)، إلى أن الكاميرون وغانا وكينيا "لا تطبق إصلاحات" في مجال تسويق وتسعير السلع الأساسية، وأن كوت ديفوار ومصر وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة "تطبق إصلاحات".**

٤٧- وتشير النتائج السالفة الذكر إلى أن السياسات الرامية إلى إزالة التشوهات السعرية غير كافية لتوفير مزيد من الحوافز. وأسباب عدم كفاية التأثير هذه تتفاوت من بلد إلى آخر. بيد أن هناك عنصرا مشتركا هو أن الإصلاحات المعتمدة على الأسعار لم تعالج العيوب ومواطن الضعف الخطيرة التي تعاني منها الأسواق حاليا. ويبدو في الواقع أن معظم الإصلاحات قد تمت كما لو كانت مقومات قيام سوق خاصة فعالة موجودة بالفعل. وفي البلدان التي تم فيها إضعاف أو حل المجالس التسويقية، أصبحت قلة من التجار تهيمن على أسواق محاصيل التصدير. وفي هذه الحالات استمرت أسعار المنتجين في الهبوط، وبخاصة في المناطق التي

تعاني من ضعف البنية الأساسية وانخفاض الكثافة السكانية، وأُضير المزارعون في هذه المناطق من جراء التخلي عن سياسات التسعير على مستوى الإقليم. وقد تنمو القدرة التنافسية على مر الزمن لكن الأفضل هو تطبيق مزيد من التدرج في إصلاح التسعير الزراعي، بالبدء بإنشاء المؤسسات والبنية الأساسية المادية اللازمة.

٤٨- ونظرا للأهمية الحيوية للزراعة في أفريقيا جنوبي الصحراء، ينبغي أخذ عدد من العناصر في الاعتبار عند رسم السياسات الزراعية في المنطقة. فأولاً، نظراً لتباين الظروف فيما بين البلدان، فلا توجد وصفة وحيدة للسياسات تصلح للتطبيق على جميع البلدان. وثانيا، نظراً لسعي السياسات إلى بلوغ أهداف متنوعة، مثل استقرار أسعار ودخول المزارعين، والاكتفاء الذاتي الغذائي على المستوى الوطني، والحصول على الفوائد، وتحسين الكفاءة والإنتاجية، وجميعها يتصل بمختلف جوانب الزراعة، فإن من المحتمل حدوث تضارب بين هذه السياسات. وتولي الإصلاحات الحالية الموجهة نحو السوق بعض الأهداف أهمية تفوق ما كانت توليه في الماضي. ومن ثم فإن تناقص الأولوية الممنوحة لأهداف أخرى يشكل عاملاً محتملاً لفشل مجمل السياسات. وترد فيما يلي مناقشة لبعض هذه الأهداف ولعلاقات الترابط فيما بينها.

استقرار الأسعار. إن عدم استقرار الأسعار العالمية لمحاصيل التصدير التقليدية يؤدي عموماً، إذا ما انتقل تأثيره مباشرة إلى المزارعين، إلى إضعاف رغبتهم في الاستثمار بسبب عدم يقينهم المتزايد فيما يتعلق بالعائدات المحتملة. وكان هناك دور حاسم تنهض به مجالس التسويق هو حماية المزارعين في أفريقيا جنوبي الصحراء من التقلبات الحادة في الأسعار. ونتيجة لحل هذه المجالس ولتراجع التدخل الحكومي في الأسواق الزراعية لم تعد هناك أي أداة متاحة للحد من تذبذب دخول المزارعين أثناء فترات تقلب الأسعار.

الاكتفاء الذاتي الغذائي. يشكل الاكتفاء الذاتي الغذائي شاغلاً رئيسياً للسياسات في بلدان جنوبي الصحراء التي يتزايد سكانها الحضريون بمعدل سريع. وفضلاً عن ذلك فمن المتوقع أن ترتفع تكلفة الواردات الغذائية مع التطبيق الكامل للاتفاق المبرم في جولة أوروغواي بشأن الزراعة. ومن ثم يمكن أن تكون هناك مفاضلة بين زراعة محاصيل التصدير وزراعة المحاصيل الزراعية الموجهة إلى الاستهلاك المحلي في البلدان التي ليست لديها سوى رقعة محدودة من الأراضي الزراعية. بيد أن هناك مجالاً لزيادة إنتاج محاصيل التصدير ومحاصيل الاستهلاك المحلي في آن واحد في عدد كبير من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وذلك بتشجيع زراعة محاصيل متعددة في نفس الحقل وهي ممارسة تنوع المخاطر التي تتعرض لها دخول المنتجين وتخفف التقلبات الموسمية فيها، وبتطبيق تكنولوجيات "الثورة الخضراء" المؤدية إلى زيادة الإنتاج الغذائي. وتقتضي هذه السياسات زيادة مشاركة الدولة في توفير المستلزمات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي.

الاستيلاء على الفائض. في الهياكل الزراعية لأفريقيا جنوبي الصحراء، استخدمت التدابير الضريبية غير المنظورة للاستيلاء على جزء من القيمة المضافة التي يحققها المزارعون. وتوضح التجربة أن "فرض أعباء" على الزراعة عن طريق السياسات السعرية يتعارض مع تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الزراعي إذا ما توافرت في الوقت ذاته مشاركة حكومية ملائمة في توفير وصون البنية الأساسية والخدمات الضرورية[٢٦]. وحل مجالس التسويق وما يرتبط بها من مؤسسات حكومية أو شبه حكومية، بدلاً من إصلاحها، يمكن أن يُحدث فجوة في هذا المجال قد يعجز القطاع الخاص عن سدها.

هاء - الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات

٤٩- إن التحسن الذي شهدته أفريقيا مؤخراً، بعد سنوات طويلة من الركود والضعف، قد أدى إلى قدر كبير من التفاؤل الذي يسهل فهمه. لكن الأحداث تدعو إلى الحذر بدلا من الرضا. فالعوامل الدورية والمؤقتة لعبت دوراً هاماً في التحسن الاقتصادي الأخير. وهناك عدد محدود فقط من البلدان الأفريقية يبدو أنه قد استطاع استغلال الفرص التي وفرتها الظروف المؤاتية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. ورغم ما يمكن أن تحدثه الإصلاحات المعتمدة على الأسواق من تأثير، فإنها تمثل أيضا تحديات جديدة أمام راسمي السياسات الأفارقة.

٥٠- وركز هذا التقرير على المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية التي بدأت عملية الإصلاح. وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها:

- إن زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري وفي البنية الأساسية المادية والبشرية هي شرط أساسي للنمو المتواصل، وهي تقتضي زيادة كبيرة في الواردات. غير أن هذه الزيادة مقيدة باعتبارات موازين المدفوعات التي تأثرت سلبياً بعبء الديون الخارجية. ولهذا فإن تخفيف الديون شرط لا غنى عنه للانتقال إلى عملية نمو ذاتي في أفريقيا جنوبي الصحراء.

- وينبغي الاستمرار بقوة في تشجيع الصادرات في القطاعات غير التقليدية. وأفضل وسيلة لزيادة القدرة التنافسية هي تحسين الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمار في البنية الأساسية المادية والبشرية. كما أن استقرار أسعار الصرف ضروري لنجاح أي استراتيجية إنمائية موجهة نحو التصدير، وإن كانت هذه الاستراتيجية قد تتطلب أيضاً تطبيق حوافز انتقائية ومؤقتة للصادرات في القطاعات غير التقليدية.

- وعند صياغة سياسات الأسعار الزراعية ينبغي إقامة توازن بين الاكتفاء الذاتي الغذائي والحصول على الفوائض والحوافز السعرية وتأمين الدخول للمنتجين. وينبغي الحرص على تجنب التحيز المنهجي ضد المحاصيل الغذائية. وينبغي عدم حل الأدوات والمؤسسات الخاصة بالسياسات التي يمكن استخدامها في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف. وتحتاج الزراعة الأفريقية إلى استثمارات ضخمة وإلى صون للبنية الأساسية وهو أمر لا يستطيع القطاع الخاص تحقيقه دائما.

الحواشي

(١) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا "Report on the Economic and Social Situation in Africa, 1997" (E/ECA/CM.23/3), paras. 3 and 4.

(٢) للاطلاع على التغيرات التي طرأت مؤخراً على أسعار السلع الأساسية وتوقعاتها، انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧ (UNCTAD/TDR/17)، الجزء الأول، الفصل الأول.

(٣) هذه البلدان الأربعة هي الكونغو وكوت ديفوار ومالي وموريشيوس.

(٤) هذه البلدان السبعة هي بنن، وبوركينا فاصو، واثيوبيا، وغانا، وليسوتو، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

(٥) هذه البلدان السبعة هي الكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، ونيجيريا، وتوغو، وزامبيا.

(٦) هذه البلدان الخمسة هي بوتسوانا، وبوروندي، وجمهورية افريقيا الوسطى وغابون وغينيا بيساو.

(٧) للاطلاع على تحليل مفصل لضعف أداء الاستثمار حتى عام ١٩٩٣ في أفريقيا جنوبي الصحراء والأسباب التي أدت إليه، انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٣ (UNCTAD/TDR/13)، الفصل الثاني، الجزآن ٢ و٣، وبخاصة الجدول ٣٩ والشكل ٣.

(٨) يعرّف صافي تدفقات الموارد على أنه يشمل صافي المنصرف من القروض (بما في ذلك قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحافظة، والمنح غير المخصصة للمساعدة التقنية. ويُعرّف صافي التحويلات بأنه صافي تدفقات الموارد مخصوماً منها مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح.

(٩) انظر البنك الدولي، *World Debt Tables 1996* (Washington, D.C., World Bank, 1996). انظر أيضاً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *Economic and Social survey of Africa, 1994-1995* (United Nations publication, Sales No. E.95.II.K.8, Addis Ababa, 1995), paras. 652-660; and "Report on the Economic and Social Situation in Africa, 1997", para. 28.

(١٠) البنك الدولي *Adjustment in Africa: Reforms, Results and the Road Ahead* (New York, Oxford University Press for the World Bank, 1994), p.29.

(١١) تقرير التنمية والتجارة ١٩٩٣، الجزء الثاني، الفصل الثاني، الفرع جيم.

الحواشي (تابع)

(١٢) I. Husain and R. Faruqee (eds.), *Adjustment in Africa: Lessons From Country Case Studies* (Washington, D.C., World Bank, 1994), p.7.

(١٣) تحجب النسبة المتوسطة لخدمة الدين في أفريقيا جنوبي الصحراء تبايناً كبيراً فيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، كانت النسب في ١٢ بلداً من مجموع ٤٧ بلداً تتجاوز ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥. غير أن الصورة العامة لا تبدو مذهلة كما كانت في أمريكا اللاتينية بل أمريكا الشمالية خلال الثمانينات.

(١٤) بخلاف الزيادة المزمنة في المتأخرات، لا يختلف هيكل ديون أفريقيا جنوبي الصحراء (أي نسبة الديون القصيرة الأجل الميسرة الشروط أو الثنائية إلى المجموع) اختلافاً كبيراً عن هيكل الديون في المناطق الأخرى. فمعدل خدمة الديون في جنوب آسيا، على سبيل المثال، أعلى بنسبة ١٠ في المائة، لكن معدل ديونها الميسرة الشروط أعلى أيضاً. ومن ثم فإن الحجم النسبي للدين الميسر الشروط لأفريقيا جنوبي الصحراء لا يمكن أن يفسر انخفاض معدل خدمة الديون.

(١٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية، انظر **تقرير التجارة والتنمية**، ١٩٩٧، الجزء الأول، الفصل الثاني، الفرع هاء.

(١٦) تشمل الاتفاقات إزالة الحماية التعريفية في جميع صناعات البلدين الواقعين في شمال أفريقيا، مع توفير اعانات مؤقتة لمصدري المنسوجات. وللاطلاع على تقييم نقدي، انظر Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey (ERF), *Economic Trends in the MENA Region* (Cairo, 1996), pp.39 and 42-44.

(١٧) يُقصد بمصطلح "خداع التكوين" احتمال انعكاس النتيجة الايجابية لإجراء معين يتخذه بلد إذا ما اتخذ عدد كبير من البلدان هذا الإجراء. ومن ثم فإذا قام بلد بزيادة حجم صادراته فإن حصيلته من النقد الأجنبي ستزيد. ولكن إذا كان قام عدد كبير من البلدان في الوقت نفسه بزيادة صادراتها من السلعة ذاتها، فإن سعرها العالمي سينخفض. ونتيجة لذلك، ستنخفض حصيلة كل بلد من النقد الأجنبي حتى مع زيادة حجم صادراته.

(١٨) تشير تقديرات **تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧** The UNDP *Human Development Report 1997* (New York, Oxford University Press, 1997) إلى أن أفريقيا جنوبي الصحراء معرضة لخسارة تصل إلى ١,٢ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ (الصفحة ٨٢).

(١٩) انظر *Economic and Social Survey of Africa, 1994-1995*, paras. 616-621, and A. R. Khan, "Reversing the Decline of output and Productive Employment in Rural Sub-Saharan Africa", (Geneva, ILO, 1997, *Issues in Development Discussion Paper 17), pp.14-15.*

الحواشي (تابع)

(٢٠) من أمثلة ذلك كينيا: "يتدفق النقد الأجنبي إلى كينيا حيث تجتذبه أسعار الفائدة المرتفعة ... ووجود عملة ترتفع قيمتها باطراد وقابلة للتحويل بحرية ... وأحرز المستثمرون نجاحاً لأن سعر الصرف كان في صالحهم كما أنهم استفادوا من أسعار الفائدة ... وكان عنصر الجذب الرئيسي ... العائد المجزي لأذون الخزانة الربع سنوية الذي يتراوح ما بين ٢٠ و٢٥ في المائة ... وكان ارتفاع قيمة العملة يرجع إلى المصارف التي كانت مشترية صافية للشلنات [كينيا] لشراء أذون الخزانة" (*Wall Street Journal*, 17 June 1997, p.24).

(٢١) أرقام حُسبت على أساس بيانات الأونكتاد. انظر أيضاً L. Kasekende, D. Kitabire and M. Martin, "Capital inflows and macroeconomic policy in sub-Saharan Africa", in UNCTAD, *International Monetary and Financial Issues for the 1990s: Research Papers for the Group of Twenty-Four*, vol.VIII (United Nations publication, Sales No. E.97.II.D.5, New York and Geneva, 1997), table 8.

(٢٢) في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩ إلى ١٩٨٧-١٩٩١ انخفضت الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية بنسبة ٣٢ في المائة و٣٧ في المائة و٤٠ في المائة و٨٣ في المائة، على التوالي، في زمبابوي وموريشيوس وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة (منظمة العمل الدولية، العمالة العالمية ١٩٩٦-١٩٩٧ (جنيف: منظمة العمل الدولية، ١٩٩٦)، الجدول ٥-٩). وفيما يتعلق بقوانين العمل وأحكام الضمان الاجتماعي، تتخلف أفريقيا جنوبي الصحراء بمسافة كبيرة عن المناطق النامية الأخرى (المرجع نفسه، الصفحات ١٨٤-١٨٧).

(٢٣) انظـــــر V. Jamal, *"Surplus extraction and the African crisis in a historical perspective"*, A. Singh and H. Tabatabai (eds.), *Economic Crisis and Third World Agriculture* (Cambridge University Press, 1993), p. 77; and International Fund for Agricultural Development, *The State of World Rural Poverty* (New York, New York University Press, 1992).

وانظر أيضا مرجع سبق ذكره، الصفحة ١١.

(٢٤) انظر الحاشية ١٠.

(٢٥) استناداً إلى الجدولين ألف - ٩ وألف - ١٨ من دراسة البنك الدولي.

(٢٦) للاطلاع على تجربة مقاطعة تايوان الصينية في هذا الاتجاه، انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٧، الجزء الثاني، الفصل الثالث.

- - - - -